المنشأت الصناعيه المتوسطه فى العراق

دراسه تحليليه للفتره ١٩٩٩-٢٠٠٩

د.عبد الرسول عبد الرزاق الموسوى

جامعة فيلادلفيا -عمان الاردن

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة على خاتم الانبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وعلى أله أئمة الهدى ومعدن العلم

وعلى صحبه المنتجبين ، وبعد

الملخص

استهدفت الدراسه تحليل أثر المنشأت الصناعيه المتوسطه فى الهيكل الصناعى العراقى ومدى تطوره خلال السنوات السابقه ٠ حيث تناولت الدراسه تطور عدد المنشأت ونسبة استيعابه لعدد الايدى العامله المستخدمه فيه وقيمة الاجور المدفوعة لهم اضافة الى قيمة الانتاج المتحقق نسبة الى اجمالى القطاع الصناعى خلال الفتره السابقه ٠ وان الدراسه اضافة الى عرضها لمجموعة من الدراسات السابقه ، فانها قد اعتمدت بشكل اساسى فى التحليل واستخلاص النتائج على البيانات الصادره من الجهاز المركزى للاحصاء التابع لوزارة التخطيط العراقيه.

وقد استنتجت الدراسه أن الظروف السياسيه والاقتصاديه التى مر بها العراق خلال الفتره السابقه قد أثرت والى حد كبير فى تقليص عدد المنشأت الصناعيه المتوسطه وعدد العاملين فيها وأضعفت بالتالى حجم مساهمتها فى الهيكل الصناعى فى العراق ٠

وقد خلصت الدراسه الى مجموعه من التوصيات تمثلت بضرورة معالجة المشكلات الفنيه المتمثله بتوفير الطاقه الكهربائيه بشكل مستمر ودون انقطاع وتوفير قطع الغيار اللازمه لادامة المكائن والمعدات اضافة الى تكوين مؤسسات تعمل على توفير البيئه الاستثماريه المناسبه للانتاج الصناعى فى العراق والعمل على تأسيس دوائر خاصه بتمويل هذا النوع من المؤسسات وتقديم الدراسات

والمواقع المناسبه لها بالاضافه الى اصدار التشريعات التى تعمل على تشجيع الاستثمارات الفرديه لتأخذ موقعها الملائم فى التنميه الاقتصاديه٠

ABSTRACTS

The industrial Establishments medium in Iraq play a significant role in industrial development in the country in terms of its contribution to the operation of the workforce and in increase GDP. But these facilities face many obstacles technical and financial and marketing weakened the amount of its contribution to the industrial structure of Iraq during the past previous and consequently much diminished role wich requires the competent authorities to address thes obstacles and to rehabilitate him so take his position in the process of economic development .

أولا: المقدمه

تؤدى المنشأت الصناعيه المتوسطه والصغيره دورا لايستهان به فى التنميه الصناعيه فى البلد من حيث مساهمتها فى تشغيل القوى العامله وفى زيادة الناتج المحلى الاجمالى ٠ ولكنها واجهت العديد من المشاكل الفنيه والتمويليه والتسويقيه أضعفت من قدرتها ومن مساهمتها فى الهيكل الصناعى فى العراق خلال السنوات الماضيه مما يستدعى من السلطات المختصه توجيه أهتماماتها لهذا القطاع كى يأخذ دوره المناسب كما هو الحال فى الكثير من دول العالم ٠

١_ مشكلة البحث

هناك اجماع بان المنشأت الصناعيه العراقيه ومنها المنشأت المتوسطه تواجهها أشكال متعدده من المعاناة٠ فعلى مستوى التمويل نلاحظ محدوديته اضافة الى البيروقراطيه فى اجراءات التعامل مع المستثمرين وكذلك المشاكل الفنيه المتنوعه مع وجود ظروف غير طبيعيه قد سادت البلد خلال الفتره الماضيه أثرت بشكل كبير على اعداد المنشات وعلى حجم القوى العامله فى هذا القطاع وعلى مقدار مساهته فى الاقتصاد الوطنى ٠

٢_هدف البحث

أ- يهدف هذا البحث الى معرفة موقع المنشأت الصناعيه المتوسطه فى الهيكل الصناعى العراقى ومقدار افتقادها الى الرعايه والمزايا مقارنة بحال المنشات الصناعيه الكبيره والصغيره٠

ب- التعرف على الحاله التى وصلت اليها المنشات المتوسطه من تدنى فى العدد والوظيفه وما يستوجب منحها من الاهميه الازمه ٠

٣_ أهمية البحث

يتناول هذا البحث موضوع ذو أهمية كبيره ، اذ سيعمل على الفات نظر المسؤولين عن التنميه الصناعيه فى العراق الى الحاله التى وصلت اليها المنشات الصناعيه المتوسطه وان تركها على هذه الحاله يعنى انهيار قطاع مهم يرفد الاقتصاد الوطنى بالكثير من مقومات النمو والازدهار ٠ بالاضافه الى ما يمكن ان تثيره هذه الدراسه من اثاره تشجع رغبات الباحثين فى التعمقواقتراح الحلول المناسبه لمعالجة حالة التخلف التى يعانى منها هذا الجزء من الاقتصاد الوطنى

٤_ فرضيات البحث

أ-هناك فروق ذات دلاله احصائية عند مستوى$a<0.05$ للاتجاه العام من ١٩٩٩ الى ٢٠٠٩لعدد المنشأت الصناعيه ٠

ب- هناك فروق ذات دلاله احصائيه عند مستوى $a<0.05$ للاتجاه العام من ١٩٩٩ الى ٢٠٠٩لعدد المشتغلين ٠

ج- هناك فروق ذات دلاله احصائيه عند مستوى $a<0.05$ للاتجاه العام من ١٩٩٩ الى٢٠٠٩ للاجور والمزايا ٠

د- هناك فروق ذات دلاله احصائيه عند مستوى $a<0.05$ للاتجاه العام من ١٩٩٩ الى ٢٠٠٩ لقيمة الانتاج ٠

٥_منهجية البحث

اتبعت الدراسه الاسلوب الوصفى استنادا الى البيانات الوارده فى المجموعات الاحصائيه السنويه الصادره عن الجهاز المركزى للاحصاء التابع لوزارة التخطيط العراقيه للسنوات ١٩٩٩-٢٠٠٩

ثانيا : المنشأت الصناعيه المتوسطه والصغيره

١_ المفهوم

اعطت الكثير من الدراسات والابحاث اهمية كبيره الى المنشات الصغيره فى تحديد مفهومها والمعايير التى استندت اليها ٠ فدراسات (منظمة العمل الدوليه)عرفت المشاريع الصغيره بانها المشاريع التى يعمل بها اقل من (١٠)عمال والمشاريع المتوسطه التى يعمل بها ما بين (١٠-٩٩) عامل ومايزيد عن (٩٩) يعد من المشاريع الكبيره ٠

أما منظمة الامم المتحده للتنميه الصناعيه (يونيدو) فقد عرفت المشاريع الصغيره بانها التى يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤليه بابعادها الاستراتيجيه والتكتيكيه ويتراوح عدد العاملين فيها مابين(١٠-٥٠) عاملا٠

بشكل عام وجد ان هناك اسلوبان يميل المختصون الى استخدامهما فى هذا المجال٠ الاول يعتمد السمات النوعيه التى تبرز الفروق الاساسيه بين الاحجام المختلفه للمنشات لعل ابرزها نمط الاداره والملكيه والتقنيه ٠ والاسلوب الثانى يركز على اهمية المؤشرات الكميه مثل حجم العماله ورأس المال والارباح والمبيعات ٠ وقد يكون الاسلوب الثانى اكثر وضوحا وقابلا للتطبيق (فاذا اتخذ معيار العماله لتمييز المنشات نجد ان معظم الدول الناميه تحدد المنشات الصغيره بالتى يقل عدد العاملين فيها عن (٥٠) عاملا ، بينما دول المجموعه الاوربيه تحددها بالمنشات التى تستخدم اقل من (١٠٠)عامل وفى اليابان نجد انها تحدد باقل من(٣٠٠)عامل فى قطاع الصناعه وفى الولايات المتحده اقل من (٢٥٠) عامل ٠(ص ١٥ ادارة البحوث الغرفه الصناعيه التجاريه)٠ اما بالنسبة الى معيار رأس المال فيتم تصنيف المنشات بحسب رأس المال المستثمرفهو يعتبر المعيار الثانى من حيث شيوعه٠ فبعض الدول مثل الهند قدحددت المنشات الصغيره بانها تلك التى لايتعدى راس المال المستثمر فيها مبلغ (٢٨٠) الف دولار ٠ وفى مصر تلك التى لايتعدى رأسمالها عن (١٢٥)الف دولار ٠ بينما يعتبر البعض فى المملكه العربيه السعوديه بانها تلك التى لايقل رأسمالها عن (٥) مليون ريال ٠

وفى العراق وابتداء من عام ١٩٨٣ ،اعتبر ان المنشات الصناعيه الصغيره هى تلك التى تستخدم اقل من (١٠) اشخاص واستثماراتها فى المكائن والمعدات اقل من مائة الف دينار ٠ بينما اعتبرت المنشات الصناعيه المتوسطه هى التى تستخدم (١٠-٢٩) عاملا واستثماراتها فى المكائن والمعدات لايقل عن مائة الف دينار ٠ (المجموعه الاحصائيه ، الجهاز المركزى للاحصاء)

٢_الدراسات السابقه

كثيره هى الدراسات التى تطرقت الى موضوع المنشات الصناعيه الصغيره والمتوسطه وكل قد تناول الموضوع من زاوية معينه ٠ فمنهم من ركز على دور هذه المنشات فى خلق فرص العمل والتقليل من حجم البطاله حيث لوحظ ان نسبة العماله البالغ عددها ٣١٢٦٤٩عامل تشكل مامقداره (٤٥،٢٦%)من اجالى الايدى العامله فى المشروعات الاقتصاديه الاردنيه فى حين ان عدد المشروعات الصغيره والمتوسطه تشكل مانسبته (٩٩،٨٨%)من اجمالى المنشات الاقتصاديه الاردنيه منها (٨٢،٢%)منشاه صغيره (حازم الخطيب ٢٠٠٥) ٠ فى حين اشارة دراسة أخرى الى ان مشكلة النقص فى الكوادر والمؤهلات العلميه فى هذه المنشأت هى احدى الاسباب المهمه التى عانت منها هذه المنشات طيلة الفتره السابقه (الخدام ٢٠٠٤) وهناك دراسه اخرى اشارت الى الاثار الاقتصاديه للاسر المستفيده من القروض المقدمه من قبل صناديق الائتمان العائده لوزارة التنميه الاجتماعيه وكان تركيزها على الجوانب الخاصه بالمقترضين التى تؤدى دورا كبيرا فى انجاح او فشل تلك المشاريع (الجمعيه العلميه ٢٠٠٦) ٠ اضافة لما سبق من اشكالات لوحظ ايضا ان (٩٠%) من المستفيدين لايملكون اية خبره تدريبيه عند تقديمهم لطلب القرض مما استوجب على ادارة هذه الصناديق تهيئة برامج تدريبيه لرفع مستواهم (الجمعيه العلميه ١٩٩٩) ٠

٣_مميزات المشاريع المتوسطه والصغيره

ان الازدياد المضطرد لعدد المشاريع المتوسطه والصغيره ونموها اعتمد بشكل كبير وخاصة فى الدول المتقدمه على حاجة المؤسسات الكبيره لهذا النوع من المشاريع من حيث الاستفاده من منتجاتها او الاعتماد عليها فى اسناد قدراتها الانتاجيه ٠ اما ميزات هذه المشاريع الاساسيه فهى

أ)محدودية الحاجه الى رأس المال سواء فى مرحلة التنفيذ او الانتاج ٠

ب)محدودية اعداد القوى العامله المستخدمه ٠ولكون الكثيرمنها لايستخدم تكنولوجيا متقدمه بسبب طبيعة عملها ، فان فرص العمل المتاحه ضمن الوحده تكون قليله ٠

ج)وللسببين اعلاه ، يلاحظ انتشار الكثير من هذه المشاريع فى مختلف المدن وحتى الاحياء ضمن المدينه الواحده وبالتالى الانتشار على مدى واسع داخل البلاد ٠

د)وبسبب الخصائص اعلاه اتسع البعض من هذه المشاريع ليشمل حتى المناطق الريفيه وبذلك حد الى حد ما من مشكلة الهجره من الريف الى المدينه ٠

هـ)ان الكثير من المنشات الصغيره والمتوسطه تعتمد على توفر المواد الاوليه المحليه وانخفاض اسعارها ٠ وبذلك تسهم فى زيادة القيمه المضافه الوطنيه لهذه المواد ٠

و)انخفاض كلفة ايجاد فرصة العمل الواحده للمشروع ٠حيث قدر ان متوسط كلفة العمل للمشروع الصغير جدا (١٥٠٠) دينار ومتوسط كلفة العمل بالمشروع الصغير(٢٥٠٠) دينار وبالمشروع المتوسط (٦٥٠٠) دينار والمشروع الكبير (٣٠٠٠٠)دينار (حسين الخطيب ١٩٩٢)٠

ز)توفر المرونه فى المشروعات المتوسطه والصغيره ٠فعندما تكون اتجاهات السوق تعمل بشكل مغاير للواقع الحالى ، فان ادارة المشروع قد لاتواجه صعوبة كبيره كما هى الحال بالنسبة الى المشاريع الكبيره من خلال توجيه نشاطها بشكل يخدم اهداف المشروع ٠

ح)نظرا لصغر حجم رأس المال فى هذا النوع من المنشات ، فبالامكان دخول اعداد كبيره من المستثمرين الى هذا الميدان ٠وبذلك نرى ان حوافز الابداع والابتكار تكون جلية فى هذا النوع من المنشات ٠

ط)عندما تواجه البلدان الهزات الاقتصاديه ، يلاحظ ان المنشات المتوسطه والصغيره تكون اكثر تكيفا مع الحاله الجديده واقل تاثرا اذا ماقورنت بالمنشات الكبيره ٠

٤_تمويل المنشات المتوسطه والصغيره

تواجه المنشات المتوسطه والصغيره صعوبات عديده فى تمويل متطلباتها من البنوك والصناديق الخاصة بهذا الشان ٠فهى قد تستبعد المنشات التى يقل رأسمالها عن حد معين ، اوانها تقتصر فى تمويلها على مستوى معين من حملة الشهادات او التى تطلب ضمانات تفوق قدرة هذه المنشات ٠ واذا اضفنا الى ماسبق نسبة الفوائد العاليه المطلوبه ، فان العوائق تكون كبيرة امام المستثمرين ٠

ولذلك تسعى المؤسسات المصرفيه الى استغلال مشكلة ارتفاع نسب الفوائد للدخول الى هذا النوع من النشاط لتنويع تمويلها٠بهدف تشغيل الموارد الماليه المتوفره لديها وتنويع انشطتها اضافة الى تقليل المخاطر التى قد تلحق بالصناديق والبنوك ٠وعادة ما تقوم الصناديق والبنوك بتقسيم الائتمان الذى تقدمه على ثلاثة مستويات زمنيه هى :

ا)طويلة الاجل : حيث يقدم الائتمان لشراء الاراضى والانفاق على الهندسه المدنيه وشراء المكائن والمعدات ٠ وهذه عادة تستغرق فتره زمنيه طويله تتجاوز الثلاث سنوات ٠

ب)متوسطة الاجل : وهى المده التى تستغرق من سنه الى ثلاث سنوات وتشمل الانشطه ذات العلاقه بالتشغيل الاولى اضافة الى مستلزمات رأسماليه متنوعه٠

ج)قصيرة الاجل : وعادة ماتكون الفتره اللازمه هنا لاتتجاوز السنه ٠والانفاق عادة ما يوجه لتمويل رأس المال العامل فى المنشات الذى يشمل الاحتياطيات النقديه للشركه وجميع الموجودات التى يمكن تحويلها بسرعه الى سيوله نقديه مثل المخزون والحسابات المدينه،ويستخدم رأس المال العامل لشراء المواد او السلع ولتسديد الالتزامات الجاريه مثل الايجارات والاجور ٠

وبالاجمال ممكن القول ان رأس المال العامل يشمل كل ما هو ضرورى لبدء العمل التجارى وما يكفى لاستمراره الى ان تتمكن العوائد المكتسبه من التشغيل من تغطية المصروفات الاداريه المتكرره ، وبازدياد حجم العمل التجارى كما يحدث عادة فى الاشهر الاولى من التشغيل فان الحجم المطلوب من رأس المال العامل يبدأ بالازدياد الى ان تصل عمليات التشغيل مستواها الطبيعى (٠ ص٣٥٢ كليفورد) ٠

أما فيما يتعلق بمصادر التمويل ، نلاحظ انها تتأتى من مصدرين :

ا)داخليه أى من الموارد الخاصه التى يستوجب تحليلها قبل اللجوء الى الخارج ،سواء كانت نتيجة ادخارات اوعوائد من مصادرمختلفه٠ فالمخزون يعتبرايضا من المصادر الذاتيه والتى تتراوح نسبة

السلع والمواد الموجوده والتى تزيد عن حاجة المشروع من ٢٠% ٥٠% من المخزون الذى يجب تصريفه لغرض تعزيز حركة رأس المال ٠اضافة للحسابات البطيئه او المشكوك فيها وغير المدفوعه والتى تستوجب السعى لتحصيلها والرقابة عليها ٠

ب)خارجيه وهذه تكون عادة باشكال مختلفه:

_ الاقتراض من الاصدقاء والاقارب ، ان هذه العلاقات والروابط قد تشكل مصدرا مهما فى التمويل وخاصة عند معرفتهم بطبيعة النشاط ووجهته ومقدار مايتحقق لهم من عوائد وفى هذه الحاله لايبخلون بتقديم النصح والارشاد لقريبهم ٠

_البنوك التجاريه ، لكون ان الجزء الاعظم من عملياتها ينصب على الائتمان قصير الاجل ، فان المنشات وخاصة الصغيرة منها تواجه مصاعب جمه فى طريقها للحصول على القروض من البنوك ٠ فالاخيره عندما تعرض القروض على المنشات تطالب بان يكون لديها الضمان المطلوب والاستخدام المنتج للقرض وتوفر السجلات والسمعه والشهره ٠وهذه المتطلبات قد لاتستطيع المنشات المتوسطه والصغيره من توفيرها وان توفرت فهى لدى المنشات الكبيره ٠

٥_المشاكل التى تواجه تطور المنشات المتوسطه

هناك مشاكل عديده تواجه المنشات المتوسطه فى استمرارها وتطورها :

أ)مشكلة الاداره: تعانى الكثير من المنشات المتوسطه والصغيره من انخفاض مستوى القياده فى ادارة المنشاه نتيجة لدخول الكثير من المستثمرين ميدان العمل دون خبرة سابقه وبالتالى غياب الاحتراف الذى يؤدى بالنتيجه لسلوك وممارسات لاتكون دائما فى صالح المنشاه ٠

ب)المركزيه: بسبب صغر حجم المنشاه وغياب مبدأ تقسيم العمل ، يتولى المدير وهو المالك ، الاشراف المباشر على رؤساء الاقسام بحيث يفقدهم الكثير من الصلاحيات ٠

ج)قلة الكفاءات الموظفه : هذه الظاهره ممكن ملاحظتها فى جميع الاقسام الانتاجيه والخدميه ،اذ ليس هناك سياسات مقننه للعاملين فى هذه المنشات تحفظ حقوقهم وتثبت ما يجب القيام به وتحقق لهم الحافز والرضى الوظيفى ٠ وبالنتيجه فقد يتم تشغيل افراد يفتقون الى المؤهل والخبره وهذا ماينعكس سلبا على انشطة المنشاه الانتاجيه والخدميه ٠

د)الافتقاد الى التخطيط: هذه الظاهره تعكس بوضوح حالة التوسع الاستثمارى دون الحاجة اليها ، سواء فى مجال الهندسه المدنيه او الاليات او الاثاث اورأس المال المتغير وخاصة المخزونات السلعيه اكثر من الحاجه اليها وكأن خزين رأس المال لاكلفة له و دون الاخذ بنظر الاعتبار الظروف الاقتصاديه التى تكتنف عمل المنشاه ٠

هـ)الاجراءات الخارجيه : تتفاجىء الكثير من المنشات المتوسطه والصغيره وخاصة فى بداية عملها ببعض القرارات التى تصدرها الدوله وخاصة ما يتعلق منها بقوانين العمل المنظمه للتشغيل والضمان الاجتماعى والسلامه واجراءات التعامل الحكومى مع هذه المنشات والشروط الواجب الالتزام بها لتمشية اعمالها ٠

و)المشاكل الفنيه: تمتاز المنشات الكبيره عن غيرها بكونها تستخدم عادة احدث واكبر حجما من التكنولوجيا التى تؤدى الى زيادة فى الانتاج وتخفيض فى التكاليف ٠ فى حين يلاحظ ان المنشات المتوسطه والصغيره اضافة لافتقادها لميزة الحجم تستخدم مواد اوليه ومستلزمات سلعيه وخدميه لاتخضع لمعايير فنيه وهندسيه مدروسه ممايؤدى الى طرحها لمنتجات لاتتماشى مع المواصفات العالميه وبالتالى يصعب تسويقها وخاصة فى الاسواق الدوليه ٠

ز)المشاكل التسويقيه:نتيجة لما ورد اعلاه ولمحدودية الامكانات الماليه لدى المنشات المتوسطه والصغيره ، فان الاثار السلبيه تكون واضحة على الجانب التسويقى الذى يفتقد الى معلومات تخص اذواق المستهلكين والميل الى تفضيل المنتج الاجنبى الذى قد يكون منافسا للمحلى من حيث السعر او النوعيه اوكلاهما معا ٠هذا اضافة الى محدودية السوق المحلى التى لاتترك احيانا مجالا للانطلاق او اجراء عمليات توسيع على هيكل المنشاه٠

ح)مشاكل التمويل التى يعبر عنها بروح المشاريع والافكار والاقتراحات التى غالبا ماتقتل لعدم حصولها على التمويل المناسب وقد سبق وان تم التطرق اليها ٠

٦)المنشات الصناعيه المتوسطه فى العراق

اشرنا سابقا بان المنشات الصناعيه المتوسطه قد جرى تعريفها فى العراق بانها التى تستخدم (١٠-٢٩) شخصا وتستثمر اكثر من مائة الف دينار فى المكائن ٠وبالطبع فان قيمة الدينار العراقى فى عام ١٩٨٣ ،السنه التى تم فيها هذا التعريف، تختلف كثيرا عما هى عليه فى الوقت الحاظر

بسبب الاحداث السياسيه المتلاحقه التى جرت وما تلاها من نتائج اثرت بشكل كبير على الاقتصاد العراقى وبالتالى على قيمة الدينار ٠

واذا اردنا معرفة مقدار ماتشكله المنشات الصناعيه المتوسطه فى الهيكل الصناعى العراقى ، وبحسب البيانات الصادره عن الجهازالمكزى للاحصاء (المجموعه الاحصائيه لعام ٢٠١١) فقد وجدنا أن عدد هذه المنشات لايتجاوز(١%)من اجمالى عدد منشات الصناعه التحويليه (الكبيره و المتوسطه والصغيره)خلال السنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٩) وكذلك وبنفس النسبه فيما يتعلق الامر بعدد المشتغلين والاجور المدفوعة لهم وقيمة الانتاج المتحققه خلال نفس الفتره ٠

أما فيما يتعلق بالتطور الذى حصل فى المنشات الصناعيه المتوسطه خلال الفتره اعلاه ، فقد وجدنا ان هناك تدنيا فى الاوجه المشار اليها اعلاه ٠ وكما يشير الجدول التالى نلاحظ ان عدد المنشات قد انخفض من (١٧١)منشاه عام ١٩٩٩ الى(٨٠)عام ٢٠٠٢والى (٥١) عام ٢٠٠٩ ثم انعكس هذا التدنى على مستوى عدد المشتغلين٠ فبعد ان كان عددهم قد بلغ (٢٥٠٠)عام ١٩٩٩ انخفض الى (١٢٣٧) عام ٢٠٠٢ والى (٨٧١) عام ٢٠٠٩ ٠ ومن البديهى فان هذا الانخفاض فى عدد المنشات والمشتغلين قد اثر ايضا على قيمة الانتاج الحقيقى ٠

ان سبب هذا التغير الكبير فى هذا الجز من القطاع الصناعى يعود الى سلسلة الحروب التى ابتدأت من بداية الثمانينات من القرن الماضى والى الحرب الاخيره فى عام ٢٠٠٣ ٠ وكذلك حالة الحصار التى واجهها العراق فى التسعينات والتى كان اثرها كبيرا على جميع القطاعات الاقتصاديه بضمنها القطاع الصناعى والتى تكون المنشات الصناعيه المتوسطه احدى مكوناته ٠ اما السنوات التى تلت الفتره السابقه فقد كانت المعاناة بشكل أخر تمثلت بشكل خاص بالانقطاع المستمر للتيار الكهربائى والنقص فى قطع الغيار اضافة الى حالة عدم الامان التى كانت سائده فى تلك الفتره ٠

جدول رقم (١) خلاصة نتائج الاحصاء الصناعى للمنشات الصناعيه المتوسطه للسنوات (١٩٩٩-٢٠٠٩)(الف دينار)

السنه	عدد المنشأت	عدد المشتغلين	الاجور المدفوعه	قيمة الانتاج
١٩٩٩	١٧١	٢٥٠٠	٧١٩١١٤	١٣٢٠٦٦٣
٢٠٠٠	١٥٦	٢٢٧٥	٩٠١٢٥٩	١٤٥١٣٧٣٣
٢٠٠١	١٤٢	٢١٢٣	٩٢٤٠٦٩	٢١٩٩٢٣٠١
٢٠٠٢	٨٠	١٢٣٧	٦٨٩٦٠٩	١٠٢٧٢١٤١
٢٠٠٣	٧٩	١٤٠٧	١٣٢٩٣٠٠	١١٨٠١٣٠٠
٢٠٠٤	٩٢	١٦٦٨	٢٥٩٣٥٠٠	٢٣٦٠٧٨٠٠
٢٠٠٥	٧٦	١٣٩٧	٢٧٢١٤٩٩	٢٤٣٤٨٦٤٦
٢٠٠٦	٥٢	٩٦٠	٢٤٨٥٦٥٣	١٩٥١٥٧٣٥
٢٠٠٧	٥٧	١١١٧	٢٨٣٦٥٦٧	١٨٤٦٨٧٤٣
٢٠٠٩	٥١	٨٧١	٣٠١٤٨٣٣	١٨٥٢٣٧٧٨

بيانات سنة ٢٠٠٨ غيرمنشوره فى المجموعه الاحصائيه

المصدر:المجموعه الاحصائيه السنويه : الجهاز المركزى للاحصاء ، وزارة التخطيط ،بغداد ، ٢٠١١

اضافة لما تمت الاشاره اليه سابقا يلاحظ من الجدول أعلاه الارتفاع الكبيرفى قيم الاجور والانتاج مع انخفاض عدد كل من العاملين والمنشأت بعد ٢٠٠٤ وتذبذبها فى الفتره اللاحقه وهذا يعود الى تأثير القرارات الحكوميه بالنسبة للاجور .

٧_ التحليل الاحصائى : تم توظيف البيانات التى وردت فى الجدول رقم (١) فى التحليل الاحصائى بواسطة برنامج spss لغرض اختبار فرضية البحث وكانت النتائج كما هى موضحه فى الجدول التالى :

جدول رقم (٢)الوسط الحسابى والانحراف المعيارى للمتغيرات

المتغير	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	أقل قيمه	أعلى قيمه
عدد المنشأت	١٠٠،٦	٤٤،١	٥٢،٠	١٧١،٠
عدد المشتغلين	١٦٣١،٦	٥٤٦،٣	٩٦٠،٠	٢٥٠٠،٠
الاجور	١٦٨٨٩٥٢،٢	٩٤٢٧٥١،٤	٦٨٩٦٠٩،٠	٢٨٣٦٥٧،٠
قيمة الانتاج	١٧٦٣٣٣٧٨٤،٧	٤٧٩٧٨٨٢٦٣،٤	١٣٢٠٦٦٣،٠	١٤٥٥٦١٣٧٣٣

تظهر نتائج الجدول أعلاه بأن متوسط عدد المنشأت قد بلغ (١٠٠،٦)للسنه الواحده خلال فترة الدراسه يقابلها متوسط عدد المشتغلين السنوى (١٦٣١،٦) ممايعنى ان متوسط نسبة المشتغلين فى كل منشأه (١٦،٨٨٩) سنويا ٠

ولغرض ايجاد العلاقه التى تحدد اتجاه المتغيرات المستقبلى فى ضوء الفتره الزمنيه موضوع الدراسه ، فقد تم استخدام تحليل الانحدار البسيط ٠ حيث اعتبر ان السنه تمثل المتغير المستقل والمتغير التابع هو كل متغير من متغيرات الدراسه (عدد المنشأت ،عدد المشتغلين ،قيمة الاجور والمزايا المدفوعه ، وقيمة الانتاج)كلا على حده ٠وكانت النتائج كما فى الجدول التالى :

جدول رقم (٣)قيم نتائج الانحدار البسيط للمتغيرات التى استخلصت من التحليل الاحصائى SPSS

المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التحديد	اختبار F	الدلاله الاحصائيه	اختبار t
عدد المنشأت	٠،٩٠٢	٠،٧٨٩	٣٤،٧٢٢	٠،٠٠٠	-٥،٨٩٣
عدد المشتغلين	٠،٨٩١	٠،٧٦٨	٣٠،٧٧٩	٠،٠٠١	-٥،٥٤٨
الاجور و المزايا	٠،٩١٣	٠،٨١٣	٤٠،١٩٢	٠،٠٠٠	٦،٣٤٠
قيمة الانتاج	٠،٥٥٧	٠،٢٢٤	٣،٥٩٢	٠،٠٩٥	١،٨٩٥

يتضح من الجدول أعلاه بأن نموذج الانحدار البسيط المقدر لتحديد الاتجاه العام خلال سنوات الدراسه من ١٩٩٩ ولغاية ٢٠٠٩ لمتغيرات : عدد المنشأت وعدد المشتغلين والاجور والمزايا كلا على حده قوة معامل الارتباط (R) حيث بلغ ٠،٩٠٢ و ٠،٨٩١ و٠،٩١٣ لكل منهم على التوالى٠ كما أظهرت قيم الاحصاءه (F)لاختبار معنوية النموذج قيما ذات مصداقيه عند مقارنتها مع الدلاله الاحصائيه وهى أصغر من مستوى المعنويه (0.05) للنماذج الثلاث ٠ فى حين لم يحقق نموذج الانحدار البسيط معنويته لتحديد الاتجاه العام لمتغير قيمة الانتاج مما قد يعنى الحاجه الى تحويل غير خطى للبيانات و بالتالى تقديرمعالم ومعنوية النموذج الخاص به ٠

كما أظهرت قيم (t)معنويه عاليه لقيم المتغير (B)التى تخص كل متغير بمعنويه عاليه ٠وبالتالى رفض فرضية العدم والقبول بالفرضيه البديله لكل من عدد المنشأت وعدد العاملين وقيم الاجور والمزايا ٠ فى حين لم يكن عليه الحال بالنسبة لقيمة الانتاج ٠

نستنتج مما سبق مايلى:

أن الوضع العام للمنشأت المتوسطه الصناعيه المتوسطه فى العراق خلال فترة الدراسه ١٩٩٩-٢٠٠٩ بحاجه الى مراجعه دقيقه والوقوف على مشاكله الفنيه والاقتصاديه التى أعاقت تطوره وأخذ

دوره المناسب فى التنميه خلال العقدين الماضيين رغم النتائج التى ظهرت فيما يتعلق باعداد المنشات واعداد العاملين وقيم الاجور و المزايا ٠

ثالثا : التوصيات

ان انقاذ المنشأت الصناعيه المتوسطه فى العراق يتطلب العمل على مايلى :

١_ كسياسه عامه للقطاع الخاص يستوجب اعادة فى النظرفى البيئه التشريعيه واالماديه فى العراق على ضوء ماورد من نصوص فى الدستور العراقى الجديد تلزم الجهات التشريعيه والتنفيذيه بتشريع القوانين ووضع خطه شامله وطموحه ترسم الافاق المستقبليه لنمو القطاع الخاص ولبث روح الثقه والاطمئنان، بعد أن غابت ولسنوات عديده ، لدى المستثمرين للعمل فى بناء الصناعه الوطنيه ٠

٢_ تكوين مكاتب خاصه للدراسات مهمتها العمل على تهيئة الافكار والفرص الاستثماريه معززة بدراسات جدوى فنيه واقتصاديه وتقديم النصح والارشاد التى تحتاجها المنشأت سواء فى مجالات الانتاج أو التسويق أو السيطره النوعيه ٠

٣_ تأسيس صندوق أو بنك خاص بتمويل هذه المشاريع وتقديم التسهيلات اللازمة له وضمن شروط ميسره وبفوائد قليله أو حتى بدونها ولاجال محدده ٠

٤_ السعى لبناء المدن الصناعيه المتكاملة الخدمات كى توفر الارضيه المطلوبه لاقامة المشاريع ومحاولة اشاعة حالة التكامل بين المشاريع القائمه أو التى ستقام مستقبلا ٠

٥_ السعى لحل المشاكل الفنيه التى تعانى منها المنشات القائمه سواء مايتعلق منها بتوفير الطاقه الكهربائيه بشكل مستمر أوتوفير قطع الغيار اللازمه لاغراض الصيانه أو الاستبدال ٠

٦_ فتح الاسواق الداخليه لمنتجات هذا القطاع ومعالجة حالة المنافسه الشديده من السلع المستورده وخاصة الرديئة منها ، بسبب رخص ثمنها ، التى يشكو منها المستهلك العراقى ٠

المصادر

_ الغرفه التجاريه السعوديه : واقع المنشأت الصغيره فى المملكه ، ادارة البحوث ، الرياض ، ١٩٩٤ ٠

_ المنظمه العربيه للعلوم الاداريه : انماء المنشأت الصغيره والمتوسطة الحجم بالدول الناميه ٠

_ اسماعيل سجينى : تطر أداء المنشأت الصغيره والمتوسطه فى محافظة جده ، الغرفه التجاريه الصناعيه ، جده ، ١٩٩٩.

_ د٠ على السلمى : المفاهيم العصريه لادارة المنشأت الصغيره ، القاهره ٠

_ بومبارك ، كليفورد : أسس أدارة الاعمال الصغيره ، ترجمة د٠محمود السمره ، مركز الكتب الاردنى ، عمان ٠

_ الجهاز المركزى للاحصاء : المجموعه الاحصائيه السنويه ، وزارة التخطيط ، بغداد ٢٠١١

_ مرفت خليل : المعوقات التى تواجه المشروعات المتوسطه والصغيره فى العراق ، بحث مقدم لكلية العلوم الاداريه ، عمان ، ٢٠١١ ٠

_ موقع المؤسسه العامه للتدريب والتطوير المهنى : مركز المنشأت الصغيره والمتوسطه

www.tvte.smes.gov.sa

_ الجمعيه العلميه الملكيه : تقييم الاثار الاقتصاديه والاجتماعيه للمشاريع الممولة من صندوق التنميه والتمويل على مستوى المنتفعين ، عمان ، ٢٠٠٦ ٠

_ حازم الخطيب : دور المشروعات الصغيره جدا فى التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه فى الاردن ، مجلة جامعة اربد الاهليه ، ٢٠٠٥ ٠

_ حسين الخطيب : المشاريع الصغيره ودورها التنموى وأثر سياسة التصنيع عليها ، مجلة العمل ، العدد ٥٧ ، السنة الخامسه عشر ، عمان، ١٩٩٢ ٠

_ حمزه الخدام : تقييم برنامج الاسر المنتجه المنفذ من قبل وزارة التنميه الاجتماعيه ، رسالة ماجستير ، الجامعه الاردنيه ، عمان ٠

_ سمير نادر يعقوب : دور المشروعات الصغيره والمتوسطه فى التنميه المحليه فى الاردن ، بحث جامعة فيلادلفيا ، عمان ، ٢٠١١ ٠